

الادارة الإستراتيجية والتطوير التكنولوجي لمنظمات المستقبل

دراسة ميدانية في المصارف الجزائرية

الباحثة: عدنان أمينة - أستاذة مساعدة قسم - أ-

الدكتور المشرف: جياللي بن عبو - أستاذ حاضر قسم - أ-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

الملخص:

تمكّن عملية الادارة الإستراتيجية من استكشاف الفرص المستقبلية التي تساعده على تطوير إدارة الأعمال في المنظمات والحد أو التقليل من المخاطر في المستقبل.

لقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المصارف الجزائرية، وتكونت عينة الدراسة من مدراء تلك المصارف، وقد كان المنهج الملائم لهذه الدراسة هو المنهج التحليلي في اختبار الفرضيات بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي في بناء الجانب النظري للدراسة، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبانة، واستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وذلك من خلال برنامج (SPSS).

المقدمة:

قد تواجه المنظمات في المستقبل القريب تحديات كبيرة ومنافسات شديدة، مما يدفعها أن تقاوم ذلك الآن من خلال قيامها بمراجعة سياساتها، وتصميم خطط إستراتيجية تمكنها من تنمية مواردها، ورفع الكفاءة في استخدام هذه الموارد، وفي هذا الإطار يظهر مفهوم الادارة الإستراتيجية الذي يزيد من قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات البيئية، بحيث تسمح الادارة الإستراتيجية بالتحكم النسي في المستقبل، وإن الادارة الإستراتيجية تمكن إدارة المنظمات من توجيه منظماتهم بدءاً من الانتقال من مجرد عمليات إدارية يومية روتينية وصولاً إلى رؤية مختلفة للعوامل الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة بما يتحقق في النهاية توجيهها فعالاً لمنظمتهم وبحيث تكون الرؤية الجديدة تستفاده من الماضي وأخطائه وإدراك الواقع الحالي لتصميم مستقبل متتطور.

كما يتطلب نجاح الادارة في المستقبل إحداث تغيير جوهري حيث عليها أن تحدد اليوم صورتها المستقبلية من خلال تبني مجموعة من التوجهات الإستراتيجية والتي تساعدها في رسم مستقبلها، وتختلف هذه التوجهات من منظمة لأخرى تبعاً لأهدافها الإستراتيجية المراد تحقيقها وحسب رسالة المنظمة نفسها.

أما فيما يخص المصارف الجزائرية فهي منظمات تعيش تحولات جذرية لمواجهة التغيرات الكثيرة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وقد أصبحت مشكلة تحدى التحديث النظام المالي الجزائري والتحاقه بركب المستقبل من أكبر اهتمامات السلطات العمومية.

إن المصارف الجزائرية قادرة على المنافسة بالرغم من اشتدادها، وذلك في إطار ارتباطها بقطار العصرنة، وهدفها هو الحفاظ على قطاع يتميز بالتجدد المستمر في ظل التطورات الراهنة بهدف الوصول إلى مستوى معين من الجودة في الأداء والدخول في اقتصاد المنافسة.

وتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الدور والتأثير الذي تلعبه الإدارة الإستراتيجية باعتبارها تحكم نوعاً ما في المستقبل من خلال استقراء الفرص المستقبلية في إدارة المهن المصرفية للمصارف الجزائرية، إذ أن إدارة المهن المصرفية تعبر عن قرار إستراتيجي تأخذه الإدارة العليا في المصرف، ومن ثم يتم تنفيذه وتقييمه بمساهمة المستويات الإدارية الأخرى. بالإضافة إلى تحديد دور التكنولوجيا كتجه مستقبلية للمصرف في إدارة تلك المهن المصرفية. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

كيف تم إدارة المهن المصرفية في ظل الإدارة الإستراتيجية وتوجهات مصارف المستقبل؟

١- مدخل إلى منظمات المستقبل:

ماذا يتظر من منظمات المستقبل، وكيف ستكون العلاقة بين المنظمة وعملائها، أسئلة تثير الكثير من المهتمين بالحال الإداري في العالم. حيث أنه لا توجد صورة محددة لما ستكون عليه المنظمات في المستقبل، إلا أن التحديات التي تواجهها المنظمات المعاصرة تستدعي قيامها ببدءاً من اليوم بإعادة النظر في خدماتها المقدمة، والتخاذل الأسلوب الصحيح في ممارسة عملها، إذ أن نجاح المنظمات في المستقبل يعتمد على ما سوف تقوم به اليوم.

¹ إذ يمكن إدراج التفكير بالمستقبل كميدان حيوي أساسي في الوقت المعاصر، حيث أن التفكير بالمستقبل قد تحول إلى علم قائم بذاته. وإن الحاضر بتكوناته وإبداعاته يلد عادة المستقبل، فمتي تم فهم هذا المتحرك يتم التنبؤ بوليد اليوم القادم.

١-١-٢-١ كيف يتم تصور منظمة المستقبل؟

يرى البعض بأن منظمة المستقبل (أو منظمة الغد) هي المنظمة التي:

- تخدم كل فئات المجتمع وليس فئة صغيرة من المقتدرين.
 - تحقق تعادل الفرص بين المواطنين في الحصول على الموارد القابلة للاستثمار.
 - تمول الإنتاج أكثر مما يمول الاستهلاك أو المشاريع ذات الطابع الاستهلاكي.
 - تعمل لخدمة الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

^١ الظاهر، نعيم إبراهيم، "الإدارة الإستراتيجية (المفهوم-الأهمية-التحديات)"، عالم الكتب الحديث (أربد)، جدار للكتاب العالمي (عمان)، الأردن، 2009، ص. 271-272.

² "مصارف الغد"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2001م، ص 49-50.

يستخلص من السمات السابقة لمنظمات المستقبل أنها في الحقيقة سمات بعض المنظمات اليوم أيضا، إلا أنه قصد بذلك أن منظمات المستقبل يجب أن تكون لديها كل هذه السمات مجتمعة لكي ترقى إلى المكانة التي تريدها.

³ كما أن منظمة المستقبل تتأثر إلى حد كبير بالبيئة المحيطة بها من محيط اقتصادي، ديمغرافي، تشعيري، تكنولوجي،... وإن دراسة مستقبل المنظمات يستوجب الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي التغيرات المتوقعة للبيئة المحيطة بالمنظمة في الخمس أو العشر سنوات المقبلة؟

- فيما تمثل تنبؤات القطاعات المختلفة لعمل المنظمات في ظل تلك التغيرات المتوقعة للبيئة؟

- ما هي الإستراتيجيات والسياسات التي تفضل إدارة المنظمة انتهاجها في السنوات المقبلة؟

- ⁴ كيف يتم تطوير العلاقات بين المنظمات والعملاء في عالم يكون فيه الواقع والافتراض شيئا واحدا؟

إن منظمات المستقبل تبحث عن ميادئها الجديدة، مما يدفعها للانطلاق في صناعة شاملة لجميع أعمالها.⁵ وإن

التوجه إلى تحديث المنظمات هو توجه لا بديل عنه في ظل العولمة وتعدد حاجات المجتمع الذي أصبح بحاجة إلى

المزيد من الخدمات الجديدة الأكثر تنوعا، وإلى أدوات استثمارية تدر له عائدا ماليا مناسبا،⁷ والمطلوب هو توسيع

حقل النشاط، فالمنافسة أصبحت حقيقة يومية، وإن التحديث لا يكون فقط على مستوى المنظمات، وإنما يكون

كذلك بتحديث أنظمة الإعلام والبني التحتية وغيرها.⁸ إذ أن التحديث يكون على المستويات التالية:

1- **البنية التقنية:** إن مواكبة التطورات الإلكترونية تتطلب تطوير وتحديث البنية التقنية التحتية الضرورية لتطوير

شبكات الاتصال على المستوى المحلي والخارجي لتسهيل وتسريع ربط المعلومات داخليا ودوليا.

2- **البنية القانونية:** تعد القوانين الإطار التشريعي لأي عمل، وتمثل القوانين الضمانة التي تحمي حقوق جميع

المعاملين في أي عمل شرعي، مما يتضمن تحديد البنية القانونية لمواكبة التطورات التكنولوجية والتجارة

الإلكترونية.

³George Hanc, " The Future Of Banking In America (summary and conclusions)", FDIC Banking Review, volume 16, n1, 2004, p 2-3.

⁴ " La banque de demain", ATT.AFP- Atelier, 28 Avril 2008.

⁵ Bernard Lauquin, " La Banque du Futur révise ses fondamentaux", Banque Magazine, Juillet- Août, 2008, page 1 .

⁶ رزيق، كمال-فضيلي، عبد الحليم، "تحديث النظام المصرفي الجزائري"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 14 - 15 ديسمبر / كانون الأول 2004م، ص 375.

⁷ Dib Saïd, " La Promotion de la bancarisation", El watan Economie, n 88, du 21/01/2007 au 04/ 02/ 2007, page2.

⁸ شافي، نادر عبد العزيز، " المصارف والنقود الإلكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007م، ص 108-109-111.

3-البنية البشرية: يرى البعض أن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار المولد للثروة المتتجدة، ولهذا تقتضي الضرورة رفع كفاءة العنصر البشري في كافة الأجهزة التشغيلية والإنتاجية والخدماتية والرقابية لمواكبة التطور.

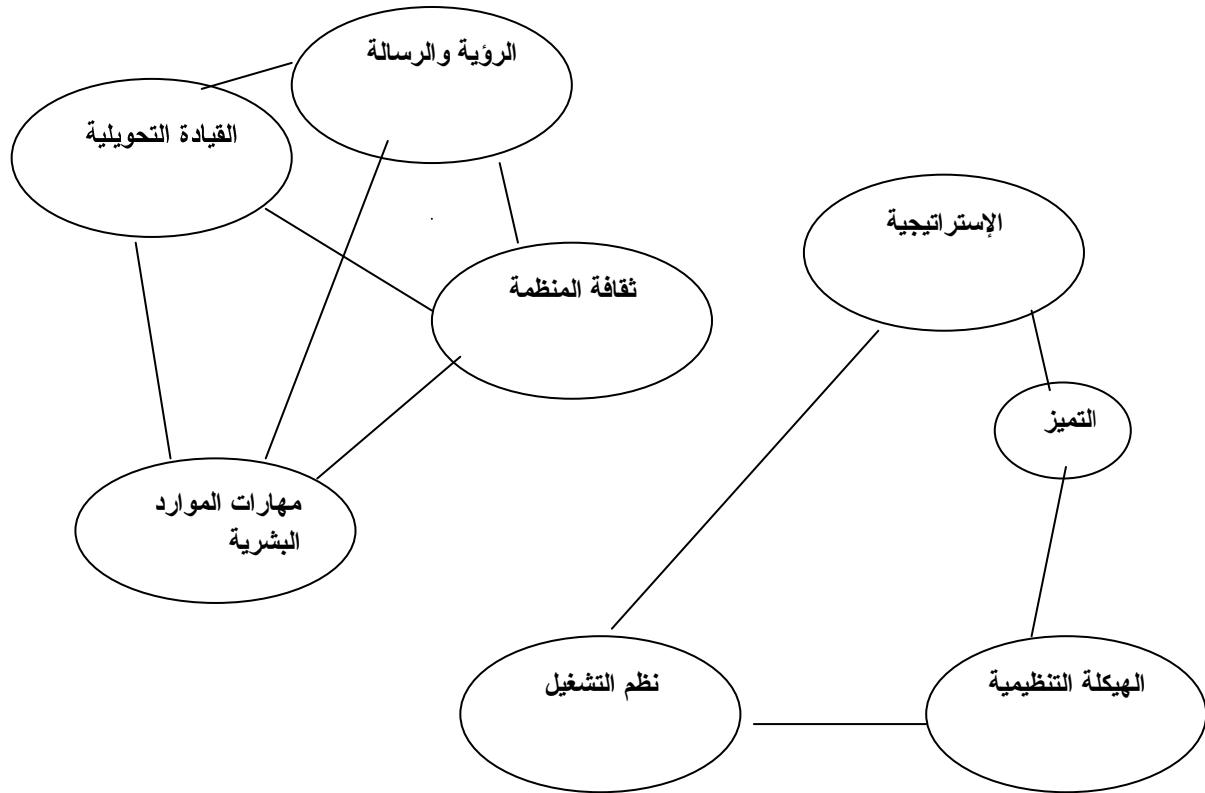
1-2-نموذج النقلة الحضارية الشاملة:

في ظل الآثار المحدودة لأساليب التطوير التنظيمي في تحقيق إنجازات عالية في كثير من الأحيان، يقترح البعض نموذج النقلة الحضارية الشاملة والذي يعد تغييراً نوعياً متعدد المستويات يرتبط بالمستقبل. حيث أن النقلة الحضارية الشاملة هي عملية مستمرة عبر الزمن وترتبط بالبيئة الخارجية للمنظمة، وتبدأ النقلة الحضارية الشاملة بمبادرة من الإدارة العليا للمنظمة والتي يجب أن تتمتع برأوية خاصة وقدرة على نقل تلك الرؤوية للتبعين لتكوين شبكة مؤيددين من لدى مختلف المستويات الإدارية في المنظمة، فهي تحتاج أن يتمتع الجميع بطرق جديدة فيما يتعلق بكل من الإدراك، والتفكير والسلوك، إذ أنها تعتمد على فكر إداري يؤمن بالمشاركة والالتزام الذاتي وروح الفريق والمرونة وعضوية العلاقات، وذلك في ظل افتراضات إيجابية عن أعضاء المنظمة أهمها حب العمل والقدرة على الابتكار والرقابة الذاتية وتقليل المخاطرة. بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى خبراء استشاريين خارجين بما لديهم من خبرات كثيرة متراكمة ورأوية للمنظمة من زوايا مختلفة.

إن الكيان الجديد في المستقبل والنتائج عن النقلة الحضارية الشاملة لا يأتي من فراغ، وإنما بناءاً على تشخيص دقيق للوضع الحالي للمنظمة من حيث تاريخه، وأدائه، وقيمه، ونمط القيادة والإشراف والرضا الوظيفي والمناخ التنظيمي والمركز التنافسي،... .

ويطلب التحول إلى منظمات المستقبل، في إطار ما يسمى بالنقلة الحضارية الشاملة الرؤوية والرسالة، القيادة، الإستراتيجية، ثقافة المنظمة، الهيكلة التنظيمية، نظم التشغيل، مهارات الموارد البشرية.⁹

⁹ المواري، سيد، "كيف نجدد مصارفنا العربية لمواجهة تحديات المستقبل"، مؤتمر مصارف الغد، دمشق، سورية، 29-30 نيسان/أبريل 2001م، ص 21-22-20-14-11.



الشكل (01): يوضح عناصر النقلة الحضارية الشاملة

1-3-أثر التكنولوجيا على منظمات المستقبل:

إن العناصر التي شملها نموذج النقلة الحضارية الشاملة الذي اقترحه البعض تقود إلى ضرورة توافر عناصر أو مفاهيم أخرى تنبثق عن تلك العناصر السابقة المكونة للنموذج أو تكميلها. وأهمها إدماج التطور التكنولوجي خصوصاً في ظل ما يسمى بعصر الثورة المعلوماتية، حيث أن أهم ما يميز عمل المنظمات في هذا العصر هو تعاظم دور التكنولوجيا ومحاولة الاستفادة من فوائدها وتطوير وسائل تقديم الخدمة. وإن عصر المعلوماتية يتطلب ضرورة تكيف المنظمات مع التغيرات البيئية المحيطة، خصوصاً التغيير التكنولوجي باعتباره التغير الدائم والمؤثر في إدارة المنظمة. ويقتضي هذا التكيف اتخاذ مجموعة من الإجراءات أو تبني مجموعة من المفاهيم التي تشكل أرضية لانتقال المنظمات من وضعها الحالي إلى منظمات المستقبل، من خلال بلورة الاتجاهات المستقبلية الناجحة.

فالتطورات الحالية والمستقبلية في التكنولوجيا ترسم مستقبلاً يتميز بما يتغيرات عنيفة حيث أن التكنولوجيا تمثل واحدة من القوى التي تشير إلى حقبة زمنية أخذت تعزز تغيرات وتحديات كبيرة. فالتطورات المتزامنة في التكنولوجيا، وخاصة في حقل الاتصالات، قد أكدت عملية الانتقال من العمل التقليدي إلى مهنة أكثر شمولية لتقديم الخدمات، كما أن التأكيد على أهمية دور المعلومات يسمح بدخول منافسين جدد، كما أنها توفر إمكانات متقدمة لإدخال عمليات تطوير خدمات جديدة، وبذلك سيزداد الطلب على استخدام تكنولوجيا المعلومات نتيجة للمنافسة¹⁰.

¹⁰ مولينو، فيليب، "مقدمة في الصيرفة"، مركز الكتب الأردني، عمان، 1994م، ص 179 - 183.

إذ أن التطورات الحاضرة والمرقبة تؤكد أن العالم آخذ في الاعتماد المتزايد على عامل تكنولوجيا المعلومات الذي آخذ يتفوق على الوسائل التقليدية الأخرى، وهناك شبه إجماع على أن اقتصاد القرن المقبل سيجيء إلى حد كبير على تكنولوجيا المعلوماتية¹¹.

¹² وإن استخدام التكنولوجيا في المنظمات قد مر بست مراحل تمثلت في الآتي:

- 1- مرحلة الدخول.
- 2- مرحلة تعليم الوعي بالเทคโนโลยيا.
- 3- مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء.
- 4- مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليف.
- 5- مرحلة اعتبار التكنولوجيا أحد موجودات المصرف.
- 6- مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملاً ضمن أعمال المصرف.

2- الإدارة الإستراتيجية للمنظمات:

واجهت المنظمات ولازالت تواجه تحديات وصعوبات إما أن تتجاوزها وتحقق النجاح والاستقرار، أو تقودها إلى الفشل. ولهذا أصبح لزاماً على المنظمات أن تجد أساليب لمواجهة تلك التحديات. حيث إن المنظمات اليوم تشهد تحولات عديدة تفرض عليها اتباع أساليب وسلوك اتجاهات حديثة من أجل تقديم خدماتها ومنتجاتها في أحسن صورة، وكذا تكوين صورة مستقبلية عن ما سيكون وضعها في المستقبل على الأقل القريب. فمنظمات المستقبل يجب أن تبني من اليوم توجهها والمحافظة عليه. وإن الإدارة الإستراتيجية توفر ذلك من خلال الرؤية المستقبلية التي تمكن المنظمات من التكيف مع المتغيرات البيئية، والاستفادة من الدراسات التي تجري على الأسواق والمنتجات والمنافسين من أجل تحقيق الغايات والأهداف طويلة الأجل.

2-1- التفكير الإستراتيجي:

يعد التفكير الإستراتيجي أحد التحديات الهامة التي تواجه الإدارة العليا في أية منظمة، بل يمتد الأمر ليشمل جميع مستوياتها. و تتجسد فوائد التفكير الإستراتيجي بأنه أداة تعزز الاقتدار والتميز في المنافسة. ويساعد التفكير الإستراتيجي على الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بتصورات المنظمة بعيدة الأمد¹³.

ويعرف التفكير الإستراتيجي على أنه أسلوب يتمكن من خلاله المسؤولون من توجيه المنظمة، والانتقال بها من مجرد العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بهم، بما يحقق في النهاية توجيهها فعالاً بشكل أفضل لمنظمتهم، بحيث يصبح المنظور الجديد متوجهاً للمستقبل من دون إهمال للماضي.

¹¹ الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1997م، ص 175.

¹² الشمري، ناظم محمد نوري- العبد اللات، عبد الفتاح زهير، "الصرافة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسيع)" ، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008م، ص 25-26-27.

¹³ الخفاجي، نعمة عباس، "الفكر الإستراتيجي (قراءات معاصرة)" ، دار الثقافة للنشر والعلوم، عمان، الأردن، 2008م، ص 219-220.

فالتفكير الإستراتيجي يعد أحد أهم الأساليب المعاصرة في إدارة المنظمات، كونه يمثل أداة لصناعة المستقبل، ويقول (أوين باييك) في هذا الصدد : إن من يعجز عن التنبؤ بالمستقبل غير جدير بالعيش فيه¹⁴.

2- مفهوم الإدارة الإستراتيجية:

¹⁵ إن الإدارة الإستراتيجية كفيلة بتفعيل وضبط حركة المنظمة نحو ضمان المستقبل الإستراتيجي بحيث أن النجاح على المدى الطويل يتطلب قدرات وكفاءات فكرية وإستراتيجية قادرة على دراسة وتحليل قراءة المستقبل وتقليل حالات عدم التأكيد من أجل ضمان بناء مركز إستراتيجي دائم أساسه عملية الابتكار والتجديد وتحقيق الخيار الإستراتيجي التنافسي الأفضل.

أما عن تعريف الإدارة الإستراتيجية فهي " سلسلة متصلة من القرارات والتصرفات التي تؤدي إلى تنمية أو تكوين إستراتيجية أو إستراتيجيات فعالة تساعد في تحقيق أهداف المنظمة، وعملية الإدارة الإستراتيجية هي طريقة يمكن من خلالها تحديد الأهداف وصنع القرارات الإستراتيجية"¹⁶.

أو هي " طريقة تتعلق بالإجابة عن الوضعية التي تريد المنظمة تحقيقها وكيفية الوصول إلى تلك الوضعية، كما تتعلق أساساً بمستقبل القرارات الحالية مع عدم تجاهل حقيقة أن الشكوك (أو حالات عدم التأكيد) يجب تحفيضها إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك من خلال القيام بمراجعة مستمرة للتخطيط الشامل للمنظمة وكذا عملية التنفيذ (أو التطبيق)"¹⁷.

من خلال التعريف السابقة للإدارة الإستراتيجية، يمكن القول بأن الإدارة الإستراتيجية هي كل ما يتعلق بالقرارات والاتجاهات التي يتخذها المصرف بهدف تحقيق الأهداف المستقبلية في ظل الأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة بالمصرف وتغييرها، ويحتاج ذلك إلى اختيار إستراتيجية المناسبة ومن ثم تنفيذها وتقديرها والرقابة عليها. وتتضمن الإدارة الإستراتيجية في المنظمة ثلاثة مستويات وذلك وفقاً لأكثر التقسيمات شيوعاً، وتمثل هذه المستويات فيما يلي:

1- إستراتيجية المنظمة ككل: **Corporate Strategy**

2- إستراتيجية وحدات الأعمال: **Business Strategy**

3- إستراتيجية الوظائف: **Functional Strategy**

¹⁴ الدوري، زكريا- صالح، أحمد علي، "الفكر الإستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال (قراءات وبحوث)"، دار اليازوري، عمان،الأردن، 2009م، ص 26-27-275-276.

¹⁵ الظاهري، نعيم إبراهيم، "الإدارة الإستراتيجية (المفهوم- الأهمية- التحديات)"، مرجع سابق، ص 260.

¹⁶ الحسيني، فلاح حسن ،" إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل إستراتيجي للمنافسة و التميز)" ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006م، ص 146-147.

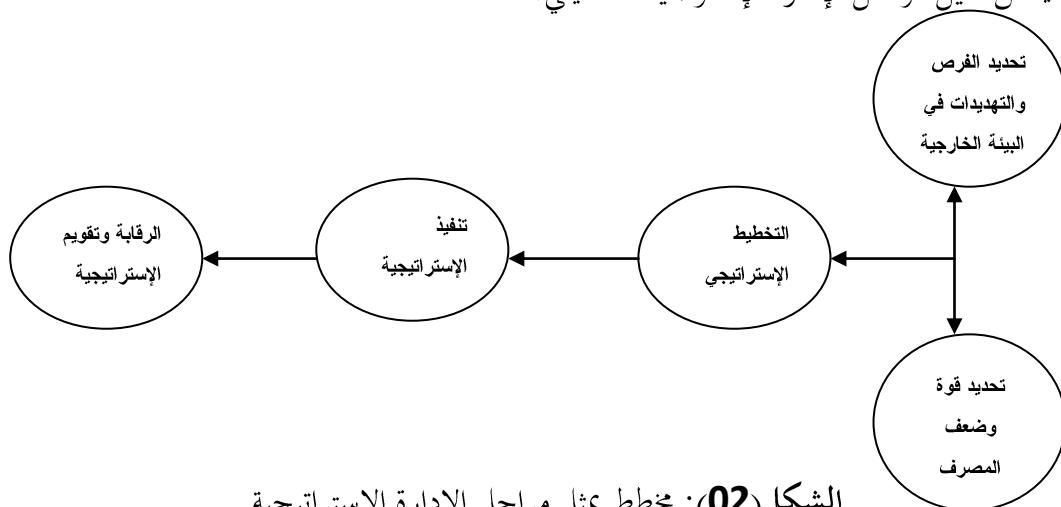
¹⁷ "Strategic Financial Management", The institute Of Chartered Accountants of India,p11.

2-3- مراحل الإدارة الإستراتيجية:

¹⁸ تنطوي الإدارة الإستراتيجية على ثلاث مراحل أساسية تتمثل في: التخطيط (أو التكوين)، التنفيذ، التقييم. ويرى البعض تحزئة مرحلة التخطيط إلى مهام أخرى تتمثل في تحديد طبيعة المنظمة ورسالتها، وصياغة الإستراتيجية.

¹⁹ ويقول البعض أن عملية الإدارة الإستراتيجية تتضمن مجموعات من الأنشطة تبدأ من التحليل البيئي وتنتهي بتقييم الأداء، وتقوم الإدارة العليا بمراجعة وتحليل البيئة الخارجية لاستكشاف الفرص والتهديدات، كما تقوم كذلك بمراجعة وتحليل البيئة الداخلية للتعرف على نواحي القوة والضعف، وتقوم بتحديد العوامل الإستراتيجية ومن ثم تقييمها تمهيداً لصياغة رسالة المنظمة. وإن الخطوة الأولى في صياغة الإستراتيجية تكمن في تحديد الرسالة والتي يتم في ضوئها تحديد الأهداف والسياسات، والتي يتم تفيذهما من خلال البرامج والموازنات والإجراءات. وفي النهاية يتم تقييم الأداء واسترجاع المعلومات التي تفيد في إحكام الرقابة وإعادة الاتزان والفاعلية للأنشطة التنظيمية.

مما سبق، يمكن تمثيل مراحل الإدارة الإستراتيجية كما يلي:



الشكل(02): خطط يمثل مراحل الإدارة الإستراتيجية

1-3-1- التخطيط الإستراتيجي:

في ظل عالم يتغير باستمرار، تصبح وظيفة التخطيط أمراً أكثر صعوبة، وتواجه المنظمات السؤال التالي: " ماذا ستكون صورة الغد؟" ، وتكون الإجابة أن صورة الغد سوف تختلف عن اليوم، سوف تتغير ولكن بأي صورة وإلى أية درجة، لا يتم تأكيد ذلك في عالم معقد التركيب ويتغير بسرعة.

²⁰ وتحتاج المنظمات إلى التخطيط الإستراتيجي في سبيل تقليل خدماتها وتعزيز وضعها التنافسي، أي أنها بحاجة إلى خطة أعمال إستراتيجية، وفي هذا الإطار تطرح الأسئلة التالية: أين تتوارد المنظمة اليوم؟ وأين هي متوجهة؟

¹⁸ الشماع، خليل، الإستراتيجيات المصرفية ومصارف المستقبل"-الجزء الثاني-، صناعة الجمهورية اليمنية، 2007م، ص.3.

¹⁹ إدريس، ثابت عبد الرحمن- المرسى، جمال الدين محمد، "الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007م، ص 39.

²⁰ Joseph F. Sinkey,JR," Commercial Bank Financial Management", pearson

وكيف يمكن للمنظمة أن تصل إلى أهدافها المرغوبة؟ وتكمّن الإجابة على هذه الأسئلة من خلال التعرّف على مدلول عملية التخطيط الإستراتيجي في المنظمة، والتي تمثل في كونها منهجاً لتفكير في مستقبل المنظمة، وكيف يمكنها أن تتحقّق قيمة إضافية لها.

²¹ **ويعرف التخطيط الإستراتيجي** بأنه: "عملية ذهنية تحليلية لاختيار موقع المنظمة المستقبلي تبعاً للتغيرات الحاصلة في البيئة وتكيف المنشأة معها". فالبيئة المحيطة بالمنظمة ليست ثابتة بل متغيرة نتيجة قوى متحركة متعددة، وإن هنالك على الأغلب أربعة أنواع من التغيير: التغيير الضعيف، التغيير المستمر، التغيير المتفرق والتغيير الجذري.

2-3-2- التنفيذ الإستراتيجي في المصرف:

تشكل عملية التنفيذ الإستراتيجي حلقة الوصل بين عملية التخطيط الإستراتيجي من جانب وبين الرقابة الإستراتيجية من جانب آخر، وبذلك فهي المرحلة التي تأخذ على عاتقها تقييم أسس ومستلزمات وضع الإستراتيجية التي استقر الرأي عليها موضع التنفيذ²². حيث أنه بعد الانتهاء من اختيار الإستراتيجية العامة للمنظمة، يتعين وضع الإجراءات والخطوات التنفيذية لترجمة هذه الإستراتيجية من الناحية العملية، وكذلك تحديد المستويات المختلفة التي ستتصدى للقيام بكل خطوة ومرحلة والتوقيات الزمنية المختلفة لإنجاز هذه الخطوات والإجراءات سواء في الأجل القصير أو الأجل المتوسط من خلال وضع عدد من الخطط المختلفة²³.

وهناك الكثير من الذين يرون أن التنفيذ الإستراتيجي مختلف عن التخطيط الإستراتيجي وذلك لأن الأول يحتاج إلى مهارات مختلفة، كما أنه يتم من قبل أفراد وجماعات مختلفة أيضاً²⁴.

إن الانتقال من مرحلة الصياغة إلى مرحلة التنفيذ ليس بالسهل، فالتنفيذ الإستراتيجي يستوجب توافر ثلاثة جوانب أساسية يفترض أن تتحقق بدقة وهي:

أ- يجب أن تجراً الإستراتيجية إلى عناصر صغيرة حتى تكون قابلة للتنفيذ²⁵، أي الانتقال من العام إلى التفصيلي أوالجزئي .يعنى كيف يمكن وضع خطط للتنفيذ منسجمة ومتراقبة مع التوجه الإستراتيجي للمنظمة.

Edcation, Inc, Upper,saddle, sixth edition, 2002, p 201- 202.

²¹ العمر، خضر محمود محمد، "أثر التخطيط الإستراتيجي على تطوير خدمات مصرية جديدة في المصارف التجارية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل بيته، الأردن، 2000م، ص 21.

²² الرشيد، صالح عبد الرضا- حلب، أحسان دهش، "الإدارة الإستراتيجية (مدخل تكاملی)" ، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008م، ص 346.

²³ غنيم، أحمد، "صياغة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك" ، مطابع المستقبل، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1998م، ص 16.

²⁴ Peter Fitzroy- James M.Hulbert," Strategic Management (creating value in a turbulent world)", john wiley & sons, INC 1996, p 52.

²⁵ Peter Fitzroy- James M.Hulbert,OP.cit. p 52.

- بـ- المعرفة والإحاطة وتفعيل القدرات القيادية والمهارية لجعل الجميع يساهم في عمليات التنفيذ بفعالية.
تـ- حشد الموارد بكافة أشكالها (معرفية، مادية، ثقافية،...) وتحصيصها بطرق صحيحة وسليمة²⁶.

2-3-3- الرقابة الإستراتيجية:

لضمان تحقيق الإستراتيجية ومن ثم تحقيق أهداف المنظمة، فإنه يجب وضع نظام دقيق للتقييم والرقابة المستمرة لخطوات ومراحل تنفيذ الإستراتيجية لاتخاذ أية إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب أو تعديل الخطط أو الأهداف الفرعية في ضوء ما يسفر عنه التطبيق في مواجهة المتغيرات المختلفة التي قد تطرأ خلال الفترة من صياغة الأهداف وإستراتيجية تحقيقها وخلال فترات التنفيذ²⁷.

وإن الرقابة هي جوهر عملية الإدارة حيث تحتاجها كل المشروعات للتأكد من أن الخطط قد نفذت وأن النتائج المرغوبة قد تحققت، فهي جزء من وظيفة المدير والتي تتطلب مقارنة الأداء الفعلي المرغوب فيه، وتصحيح الانحراف إذا وجد²⁸. كما يمكن النظر إليها على أنها أداة لتقييم السياسات والإستراتيجيات المختلفة للوقوف على مدى مساحتها في تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها²⁹.

وتعزف الرقابة الإستراتيجية بأنها " ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على القيام بتقييم مدى التقدم الذي تحرزه المنظمات في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر"، وإن المدف الأساسي من عملية الرقابة والتقييم الإستراتيجي هو التأكد من أن الإستراتيجية التي تم وضعها موضع التنفيذ في المنظمة قد ساهمت بشكل أو باخر في تحقيق رسالة المنظمة الخاصة به³⁰.

³¹ وتتطلب عملية الرقابة الإستراتيجية القيام بأربعة أنشطة رئيسية تمثل فيما يلي:

- وضع معايير الأداء: والتي سيتم استخدامها في مجال الرقابة وتمثل أهدافاً ينبغي تحقيقها، وهناك معايير خاصة بخدمة المستهلك وبالإنتاج وبالعمليات وبالموارد البشرية والمعايير المرتبطة بالأداء المالي.

- قياس الأداء: تقوم المنظمة بقياس الأداء الفعلي والذي يتطلب الجوانب الآتية:

* توقيت القياس: إن تحديد الوقت المناسب للقياس إنما يتوقف على الاستخدام المستهدف من وراء القياس، حيث أن التوقيت يختلف باختلاف المدف من عملية القياس.

* المقاييس الكمية والنوعية: تتعرض الأنشطة الرقابية في بعض الأحيان إلى خلق درجة توازن معقولة بين الكم والجودة، وتبرز هذه المشكلة من كون أن كلاً منها يأتي على حساب الآخر.

²⁶ الغالي، طاهر محسن منصور- إدريس، وأئل محمد منصور، "الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكمال)", دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2007م، ص 446.

²⁷ غنيم، أحمد، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"، مرجع سابق، ص 16.

²⁸ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، " إدارة البنك"، دار المناهج، عمان،الأردن، الطبعة الأولى 2006م، ص 223.

²⁹ هندي، منير إبراهيم، " إدارة المنشآت المالية وأسواق المال"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص 163.

³⁰ الحسيني، فلاح حسن- الدوري، مؤيد عبد الرحمن، " إدارة البنك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)", دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2008م، ص 211، 212.

³¹ الحسيني، فلاح حسن- الدوري، مؤيد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 213- 214- 215.

³²* المراجعة الإستراتيجية (أو التدقيق الإستراتيجي): حسب رأي (Samuel)، فإن عملية المراجعة الإستراتيجية تتطلب المرور بثلاث مراحل تتضمن التشخيص لمعرفة كيفية و Maheria التحليلات الإستراتيجية المفروض القيام بها، ومن ثم التحليلات المركزية، ووضع التوصيات واختبارها، مع ضرورة وجود الموضوعية والقدرة على طرح أسئلة مهمة وعميقة.

- مقارنة المعايير بالأداء³³: يجب أن تتم عملية المقارنة بين المعايير والأداء الفعلي بموضوعية بحيث يتم الالتزام بالمعايير الموضوعة حتى تتم عملية المتابعة بفعالية.

- اتخاذ الإجراءات التصحيحية: أو ما يطلق عليه باتخاذ القرار حيث بناء على نتائج عملية المقارنة يمكن اتخاذ القرار.³⁴ فبعد أن تكون إدارة المنظمة قد قامت بتقييم الأداء الفعلي لها، يجب عليها أن تتخذ الإجراءات التصحيحية التي تراها ضرورية لمعالجة الانحرافات التي تظهر نتيجة عملية التقسيم. وقد يكون الإجراء التصحيحي بسيطاً جداً كتغير سعر منتج معين مثلاً، أو معقداً جداً كإجراء تعديل أساسى على المنتج الرئيسي الذي تصنعه المنظمة.

3- الدراسة الميدانية:

* تم اختيار ثمانية (8) مصارف جزائرية كعينة مقصودة خمسة (5) مصارف عمومية (حكومية) وهي كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وثلاثة (3) مصارف خاصة وهي كل من سوسيتي جنرال، بي أن بي با ري با (BNP Paribas)، المؤسسة المصرفية العربية (ABC)، وذلك من مجموع المصارف الجزائرية البالغ عددها عشرون (20) مصرفًا، وتشكل العينة (40%) من المجموع الكلي للمصارف.

وإن مجتمع الدراسة هو المدراء (المدير العام ومعاونيه ورؤساء الأقسام وبعض مدراء المديريات الذين من شأنهم الإجابة على موضوع الدراسة)، أما عينة الدراسة فهي نخبة من هؤلاء المدراء ورؤساء الأقسام ومدراء المديريات للمصارف التي وافقت على المشاركة في الدراسة، وقد بلغت عينة الدراسة (80) مفردة بمعدل (10) مفردات من كل مصرف، حيث بلغ عدد الاستثمارات الموزعة (80) استثماراً، وبلغ عدد الاستثمارات المستلمة (77)، وقد كان عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل هو (75) استثماراً، أي أنه قد بلغت نسبة الاستثمارات الصالحة للتحليل (93,75%).

1-3- اختبار فرضيات الدراسة:

³² الدوري، زكريا مطلوك، مرجع سابق، ص 330.

³³ العربي، عبد الفتاح، "الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1999، ص 263.

³⁴ يربك، حسن راغب، "الإدارة الإستراتيجية والميزة التنافسية للمصارف اللبنانية"، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة المالية، المعهد العالي للإدارة، الجامعة الإسلامية في لبنان - آذار 2003، ص 33.

* تم استخدام كلمة "بنك" محل كلمة "مصرف" للتعبير عن أسماء تلك المصارف وهي تأخذ نفس المعنى.

اختبار الفرضية الأولى:

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام أساليب (SPSS)، وذلك بهدف إيجاد القيمة المحسوبة لمعامل الارتباط (بيرسون)، وكذا تحليل الانحدار الخطي البسيط بالإضافة إلى مستوى قيمة (F)، ومقارنتها بقيمة مستوى الدلالة الإحصائية التي تم اعتمادها وذلك إما لرفض الفرضية أو قبولها.

فرضية عدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية لمصارف المستقبل وبين إدارة المهن المصرفية.

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية لمصارف المستقبل وبين إدارة المهن المصرفية.

وإن المدف من هذه الفرضية هو اختبار العلاقة بين المتغير المستقل (الإدارة الإستراتيجية لمصارف المستقبل) والمتغير التابع (إدارة المهن المصرفية) أي الوصول إلى معرفة ما إذا كانت الإدارة الإستراتيجية لمصارف المستقبل تؤدي إلى تطوير إدارة المهن المصرفية في المصارف الجزائرية محل الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية يتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية.

فرضية عدم (H_0): عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية.

الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي وإدارة المهن المصرفية. والمدف من هذه الفرضية هو الوصول إلى معرفة ما إذا كان توفر التخطيط الإستراتيجي في المصرف بإمكانه أن يؤدي إلى تطوير إدارة المهن المصرفية.

من خلال الجدول رقم (01)، يتضح بأن:

- هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية إلا أن شدة هذه العلاقة ضعيفة إذ بلغت قوة الارتباط (0,372).

- هناك تأثير للمتغير المستقل (التخطيط الإستراتيجي) في (إدارة المهن المصرفية) كمتغير تابع إلا أن نسبة التأثير كانت ضعيفة إذ بلغت (13,9%) حيث أن (86,1%) من التغيير الحاصل في إدارة المهن المصرفية راجع إلى عوامل أخرى.

- هناك علاقة تناسبية طردية بين التخطيط الإستراتيجي وإدارة المهن المصرفية.

وبالتالي فقد تم رفض فرضية عدم (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية)، وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية).

الجدول رقم (01): يوضح اختبار العلاقة بين التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية

نتيجة الاختبار	قيمة F		معامل التحديد	معامل الارتباط (بيرسون)		الفرضية
	P قيمة الاحتمالية	F قيمة المحسوبة		P قيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
رفض الفرضية	0,01	11,758	0,139	0,01	0,372**	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية

** : علاقة الارتباط معنوية عند مستوى الدلالة (0,01)

2- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية.

فرضية عدم (H_0): عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية.

فرضية البديلة (H_1): وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية.

وإن المهد من هذه الفرضية هو الوصول إلى معرفة ما إذا كان التزام المصادر بالتنفيذ الإستراتيجي يؤدي إلى تطوير إدارة المهن المصرفية.

ويشير الجدول رقم (02) إلى ما يلي:

- أن قيمة معامل الارتباط بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية بلغت (0,218) بقيمة احتمالية تساوي (0,061) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أي أن هناك علاقة بين المتغيرين وهي غير معنوية.

- إن قيمة معامل التحديد لدرجة تأثير التنفيذ الإستراتيجي في إدارة المهن المصرفية بلغت (0,047)، وهي جد متدرنة، كما أنها غير معنوية، وبالتالي لا يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط.

- إن قيمة (F) المحسوبة لنوع وشدة العلاقة بين التنفيذ الإستراتيجي وإدارة المهن المصرفية قد بلغت (3,629) وهي جد ضعيفة، وبقيمة احتمالية (0,061) وهي تفوق مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0,05).

ما سبق، يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية. وبالتالي، فقد تم قبول فرضية عدم (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية)، ورفض فرضية البديلة (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية).

ويعد السبب في ذلك إلى أن التنفيذ الإستراتيجي يوجه من قبل عينة الدراسة في المصادر الجزائرية محل الدراسة إلى أهداف أخرى قد تكون مالية على الأغلب.

الجدول رقم (02): يوضح اختبار العلاقة بين التنفيذ الإستراتيجي وإدارة المهن المصرفية

نتيجة الاختبار	F قيمة	معامل التحديد	الارتباط معامل (بيرسون)	الفرضية	
	P قيمة الاحتمالية	F قيمة المحسوبة	P قيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
قبول الفرضية	0,01	3,629	0,047	0,061	0,218

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنفيذ الإستراتيجي وبين إدارة المهن المصرفية.

3- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية.

فرضية العدم (H_0): عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية.

الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية.

والمدف من هذه الفرضية هو الوصول إلى معرفة ما إذا كان للرقابة الإستراتيجية علاقة بإدارة المهن المصرفية.

يلاحظ من الجدول رقم (03) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية وهي ضعيفة إذ بلغت قوة الارتباط (0,265) فقط.

- وجود تأثير ولكنه ضعيف جداً للمتغير المستقل (الرقابة الإستراتيجية) على (إدارة المهن المصرفية) كمتغير تابع إذ بلغت نسبة التأثير (7%) وهذا يعني أن (93%) من التغير الحاصل في إدارة المهن المصرفية تفسره عوامل أخرى.

- وجود علاقة تناسبية طردية قوية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية.
وبالتالي فقد تم رفض فرضية العدم (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية)، وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية).

الجدول رقم (03): يوضح اختبار العلاقة بين الرقابة الإستراتيجية وإدارة المهن المصرفية

نتيجة الاختبار	قيمة F	معامل التحديد	معامل الارتباط (بيرسون)	الفرضية		
P قيمة الاحتمالية	F قيمة المحسوبة	P قيمة الاحتمالية	معامل الارتباط			
رفض الفرضية	0,021	5,535	0,070	0,021	0,265*	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وبين إدارة المهن المصرفية

*: علاقة الارتباط معنوية عند مستوى الدلالة (0,05)

- 4- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية.

فرضية العدم (H_0): عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية.

الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية.

والهدف من هذه الفرضية هو الوصول إلى معرفة إذا ما كان توجه المصارف الإستراتيجي مستقبلا نحو التكنولوجيا يؤدي إلى تطوير إدارة المهن المصرفية.

يوضح الجدول رقم (04) مايلي:

- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وإدارة المهن المصرفية وقد كانت شدة العلاقة متوسطة إذ بلغت قوة الارتباط (0,562).

- وجود تأثير للتوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا في إدارة المهن المصرفية، وقد بلغت نسبة التأثير (31,6%)، وهي نسبة ضعيفة، وهذا يعني أن (68,4%) من التغير الحاصل في إدارة المهن المصرفية تفسرها عوامل أخرى.

- وجود علاقة تناسبية طردية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية. وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية)، وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية).

الجدول رقم (04): يوضح العلاقة بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وإدارة المهن المصرفية

نتيجة الاختبار	قيمة F			معامل الارتباط (بيرسون)		الفرضية
	P قيمة الاحتمالية	F قيمة المحسوبة	معامل التحديد	P قيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	
قبول الفرضية	0,000	33,766	0,316	0,000	0,562**	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإستراتيجي المستقبلي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية

** : علاقة الارتباط معنوية عند مستوى الدلالة (0.01)

بناء على ما تقدم من اختبار الفرضيات الفرعية السابقة، فإنه يمكن رفض فرضية عدم الثالثة (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية لمصارف المستقبل وبين إدارة المهن المصرفية)، وقبول فرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية لمصارف المستقبل وبين إدارة المهن المصرفية)، حيث أنه لم يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فقط بين التنفيذ الإستراتيجي وإدارة المهن المصرفية.

اختبار الفرضية الثانية:

فرضية عدم (H_0): لا تدرك المصارف الجزائرية محل الدراسة آفاقها المستقبلية وبما سوف تكون عليه في السنوات المقبلة.

الفرضية البديلة (H_1): تدرك المصارف الجزائرية محل الدراسة آفاقها المستقبلية وبما سوف تكون عليه في السنوات المقبلة.

وإن الهدف من هذه الفرضية هو معرفة إذا كان للمصارف الجزائرية محل الدراسة آفاقاً مستقبلية أي ما إذا لديها خطوات بعيدة المدى فيما يتعلق بعملها.

لقد بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات المتعلقة بالأفاق المستقبلية للمصارف الجزائرية (3,33) وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3) بنسبة 66,6% وهي نسبة مرتفعة تزيد عن النسبة التي تم الاعتماد عليها وهي 60%， وقد بلغ معامل الاختلاف 22,73% وهو يقل عن النسبة المعتمدة 50%， وهذا يدل على مدى انسجام إجابات المديرين، وتم استخدام اختبار (one sample t-test) وذلك لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين المتوسط العام (3,33) والمتوسط الفرضي (3).

ويوضح الجدول رقم (05) بأن قيمة المعنوية تساوي 0,000 وهي تقل عن 0,05 وذلك بالنسبة لجميع الفقرات المتعلقة بالأفاق المستقبلية للمصارف الجزائرية، وبالتالي فإن هناك فرقاً معنواً بين متوسط إجابات المديرين والمتوسط الفرضي (3).

وعليه فإنه يتم رفض فرضية العدم (لا تدرك المصارف الجزائرية محل الدراسة آفاقها المستقبلية وبما سوف تكون عليه في السنوات المقبلة)، وقبول الفرضية البديلة (تدرك المصارف الجزائرية محل الدراسة آفاقها المستقبلية وبما سوف تكون عليه في السنوات المقبلة).

الجدول رقم (05): يوضح اختبار (one sample T-test) للأفاق المستقبلية للمصارف الجزائرية

المعنوية	P قيمة الاحتمالية	المتوسط الحساسي	الفقرات
معنوي	0,000	4,57	- تقتم الإدارة الإستراتيجية بالموارد المستقبلية والظروف البيئية في المستقبل
معنوي	0,000	4,45	- يهدف العمل الإداري الإستراتيجي لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمصرف
معنوي	0,000	2,19	- يهتم المصرف بإدارة الحاضر أكثر من اهتمامه بإدارة المستقبل
معنوي	0,000	4,21	- لدى المصرف اهتمامات كبيرة بكيفية إدارته لهاته في المستقبل
معنوي	0,000	3,16	يتوقع للمصرف بعد خمس (5) سنوات: - الاستمرار في نفس النشاط
معنوي	0,000	4,25	- تنويع الأنشطة
معنوي	0,000	4,20	- الاتجاه نحو دخول أسواق جديدة
معنوي	0,000	3,03	- الاتجاه نحو التخصص
معنوي	0,000	3,11	- أخرى
معنوي	0,000	3,83	تمثل نظرة المصرف الإستراتيجية لخلق خدمات مصرفية في المستقبل: - في تجنب الخدمات المصرفية المعقدة
معنوي	0,000	2,95	- في التركيز على المنتجات التقليدية
معنوي	0,000	2,11	- ليس هناك إستراتيجية محددة

معنوي	0,000	2,09	من وجهة نظرك، ما هي أهم التحديات التي سيواجهها المصرف في السنوات المقبلة؟ - تناقص ثقة العملاء بالمصرف وبإدارته كنتيجة للأزمة المالية العالمية	
معنوي	0,000	3,95	- زيادة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية	
معنوي	0,000	3,83	- تزايد متطلبات العملاء فيما يخص جودة الخدمة المصرفية	
معنوي	0,000	3,71	- يرى المصرف أن مستقبله يكمن في الاندماج لتحقيق النجاح المستمر للمصرف	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

2-3-نتائج الدراسة:

- إن الهدف من إنشاء مصرف المستقبل هو وضع تصور لمصرف لا تخالله الأخطاء والأمل في إيجاد مصرف حقيقي واقعي ومتكملاً من جميع النواحي.
- تؤدي الإدارة الاستراتيجية دوراً مهماً في المصارف، وهي تتطلب الاهتمام من قبل إدارات المصارف وذلك لكي تتمكن هذه الأخيرة من البقاء والاستمرار والاتساق بركب المستقبل.
- تعد الإدارة الاستراتيجية أحد العناصر الهامة في عملية الابتكار والقدرة على وضع الخطط المستقبلية الناجحة والتنبؤ بهدف التطور والتنمية والتغيير.
- تعد التكنولوجيا أحد العوامل الرئيسية والتي تستوجب اهتماماً كبيراً مع مستوى الإدارة الاستراتيجية لما لها من دور كبير في إحداث تغيرات جوهرية لمواجهة احتياجات المستقبل، وإن مصارف المستقبل تتطلب البدء منذ اليوم بتطوير أنشطتها المختلفة.
- تسعى المصارف دائماً إلى إدارة حيدة لمهنها المصرفية وذلك بانتهاجها لسياسات معينة تمكنها من تحقيق التوازن بين إدارة الموجودات والمطلوبات، وهكذا يجب على المصرف تطوير إدارة مهنهما ضمن إطار إستراتيجيات واضحة ترتكز على نتائج التطور التكنولوجي بما يخدم التطوير المنشود.

3-3-الوصيات:

بناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إن تطوير إدارة المهن المصرفية لا يمكن أن يحصل بدون اعتماد أساليب الإدارة الاستراتيجية التي تسهم في اكتشاف الفرص والتهديدات البيئية، وبالتالي يجب إيلاء الإدارة الاستراتيجية اهتمامات أكبر بدءاً بعملية

التخطيط الإستراتيجي مروراً بالتنفيذ الإستراتيجي وانتهاءً بعملية الرقابة الإستراتيجية بحثاً عن فرص جديدة للتحسين المستمر في ضوء توجهات إستراتيجية واضحة.

- يجب على الإدارات المصرفية تطوير إدارة المهن المصرفية ضمن إطار إستراتيجيات واضحة ترتكز على نتائج التطوير التكنولوجي والتكيف مع هذه النتائج لخدمة العمل المصرف في سبيل تحقيق التطوير المنشود.
- هناك ضعف لدى المصارف الجزائرية محل الدراسة في تنفيذ إستراتيجيات لتطوير إدارة المهن المصرفية، لذلك من الأفضل أن تسعى هذه المصارف إلى جذب واستقطاب الأشخاص ذوي المهارات والقادرين على التنفيذ السليم، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف وثقافته ومحاولة معرفة الخلل الكامن في عدم إمكانية تطبيق التنفيذ الإستراتيجي للإسهام في إدارة المهن المصرفية وتطويرها وبالتالي إظهار العلاقة بين التنفيذ الإستراتيجي وإدارة المهن المصرفية.
- ضرورة الاهتمام بتحسين العلاقة أكثر بين كل من التخطيط الإستراتيجي، الرقابة الإستراتيجية والتوجه الإستراتيجي نحو التكنولوجيا وبين إدارة المهن المصرفية.
- تواجه المصارف اليوم تحديات كثيرة وبالتالي فإن عليها دعم التكنولوجيا من أجل تمكين الربط ما بين التوجه الإستراتيجي نحو التكنولوجيا والإستراتيجية العامة للمصرف وذلك في سبيل تدليل تلك التحديات، فعلى المصارف أن تدرك أهمية الترابط بين نجاح المصرف وتوجهه الإبداعي في مجال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في التعرف على رغبات العملاء والسعى إلى توظيفها لتطوير العمل المصرف في المستقبل.
- يجب على المصارف الجزائرية تعهيد عملياتها التكنولوجية إلى شركات عالمية متخصصة إذ يعد ذلك خطوة استراتيجية حيث عليها أن تعمل على فحص عملياتها التكنولوجية وكذا خدمتها وهيكلة التكاليف وإعادة بنائها وذلك لكي تصبح جاهزة للمنافسة مستقبلاً.
- على إدارة المصارف الجزائرية أن تنظر إلى الأفراد في المصرف على أكمل يمثلون جزءاً من الإستراتيجية وعنصراً هاماً في نجاح العمل المصرف وذلك إلى جانب التكنولوجيا.
- يجب على المصارف الجزائرية أن تعي فكرة تغيير وتطوير المصرف وإيصاله للأفضل مستقبلاً.
- على المصارف الجزائرية أن تحدد آفاقاً مستقبلية واسعة الخطى وذلك من خلال تصور دقيق لما سوف تكون عليه مستقبلاً فهل ستتخد من الاندماج مثلاً ووضعية لها أو الخوخصة بالنسبة للمصارف العمومية أو سترجع إلى عمليات التخصيص أم سوف تبقى على شمولية خدمتها، وهذا التصور سيدفع الصناعة المصرفية الجزائرية للتوجه نحو ما أصبح يعرف بمصارف المستقبل.
- ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى وجود فجوة بين الرؤية والواقع.
- يجب على المصارف الجزائرية محاولة إيجاد مصرف المستقبل والمساعدة في ميلاده حقاً.
- على إدارة المصارف الجزائرية أن لا تنظر إلى الرؤية المستقبلية على أنها مضيعة للوقت كما قد يحسب بعض الأفراد الذين يميلون إلى الجوانب العملية أكثر، فيلحوظون على المدراء بالأدوار اليومية أكثر من الرؤية المستقبلية،

وذلك لأن الوقت الذي تستغرقه الإدارة في التفكير الاستراتيجي هو نوع من الاستثمار قد يكون على مستوى أكثر ربحاً إذ ستنشأ عنه خطوات أساسية في المستقبل.

- ضرورة مراقبة وسيطرة المصارف الجزائرية على مستقبلها في بيئة أصبحت تنافسية بشكل كبير في الوقت الحاضر مما سوف يعطي معنى حقيقي لاتجاهات تطورها في المستقبل أي على المصارف الجزائرية أن تكتم بإدارة المستقبل دون إهمال الحاضر الذي هي موجودة فيه.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الخناجي، نعمة عباس، "الفكر الاستراتيجي (قراءات معاصرة)"، دار الثقافة للنشر والعلوم، عمان، الأردن، 2008م.

- الحسيني، فلاح حسن، "إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل إستراتيجي للمنافسة و التميز)"، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006م.

- الحسيني، فلاح حسن- الدورى، مؤيد عبد الرحمن، " إدارة البنك (مدخل كمى وإستراتيجي معاصر)"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2008م.

- الدورى، زكريا- صالح، أحمد علي، " الفكر الإستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال (قراءات وبحوث)"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009م.

- الرشيد، صالح عبد الرضا- جلاب، أحسان دهش، " الإدارة الإستراتيجية (مدخل تكاملي)"، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008م.

- الشمام، خليل، الإستراتيجيات المصرفية ومصارف المستقبل"- الجزء الثاني، صنعاء الجمهورية اليمنية، 2007م.

- الشمرى، ناظم محمد نوري- العبد اللات، عبد الفتاح زهير، " الصيغة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسيع)"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008م.

- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، " إدارة البنك"، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006م.

- الظاهر، نعيم إبراهيم، " الإدارة الإستراتيجية (المفهوم- الأهمية- التحديات)"، عالم الكتب الحديث (إربد)، جدار للكتاب العالمي (عمان)، الأردن، 2009م.

- العمر، خضر محمود محمد، "أثر التخطيط الإستراتيجي على تطوير خدمات مصرفية جديدة في المصرف التجارية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل بيit، الأردن، 2000م.

- الغالي، طاهر محسن منصور- إدريس، وائل محمد منصور، " الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكمال)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م.

- الهواري، سيد، "كيف نجدد مصارفنا العربية لمواجهة تحديات المستقبل"، مؤتمر مصارف الغد، دمشق، سوريا، 29-30 نيسان/أبريل 2001م.

- "مصارف الغد"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2001 م.
- رزيق، كمال - فضيلي، عبد الحليم، "تحديث النظام المصرفى الجزائري"، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع و التحديات)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر / كانون الأول 2004 م.
- شافي، نادر عبد العزيز، "المصارف والنقود الإلكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007 م.
- غنيم، أحمد، "صياغة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"، مطبع المستقبل، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1998 م.
- مولينو، فيليب، "مقدمة في الصيرفة"، مركز الكتب الأردني، عمان، 1994 م.
- هندي، منير إبراهيم، "إدارة المنتجات المالية وأسواق المال"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006 م.
- يربك، حسن راغب، "الإدارة الإستراتيجية والميزة التنافسية للمصارف اللبنانية"، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة المالية، المعهد العالي لإدارة، الجامعة الإسلامية في لبنان - آذار 2003.
- "الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1997 م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Bernard Lauquin, "La Banque du Futur révise ses fondamentaux", Banque Magazine, Juillet- Août, 2008.
- Dib Saïd, "La Promotion de la bancarisation", El watan Economie, n 88, du 21/01/2007 au 04/ 02/ 2007.
- George H.Hempel- Donald G Simonson, "Bank Management- Text and Cases-", John wiley and sons.
- Joseph F. Sinkey,JR," Commercial Bank Financial Management", pearson Edcation, Inc, Upper,saddle, sixth edition, 2002.
- Peter Fitzroy- James M.Hulbert," Strategic Management (creating value in a turbulent world)", john wiley & sons, INC 1996.
- "La banque de demain", ATT.AFP- Atelier, 28 Avril 2008.
- "Strategic Financial Management", The institute Of Chartered Accountants of India.